الفصل الثالث

العُنُوسة في عالمنا العربي والإسلامي

إحصاء وأرقام

١ ـ العُنُوسة في مصر
٢ ـ العُنُوسة في المملكة العربية السعودية
٣ ـ العُنُوسة في سوريا
٤ ـ العُنُوسة في الكويت
٥ ـ العُنُوسة في قطر
٦ ـ العُنُوسة في البحرين
٧ ـ العُنُوسة في الإمارات العربية
٨ ـ العُنُوسة في الأردن
٩ ـ العُنُوسة في السودان
١٠ ـ العُنُوسة في المغرب
١١ ـ العُنُوسة في الجزائر
١٢ ـ العُنُوسة في تونس
١٣ ـ العُنُوسة في اليمن
١٤ ـ العُنُوسة في فلسطين
١٥ ـ العُنُوسة في لبنان
١٦ ـ العُنُوسة في نيجيريا
١٧ ـ العُنُوسة في تركيا
١٨ ـ العُنُوسة في باكستان

الفصل الثالث

العُنوسة في عالمنا العربي والإسلامي إحصاء وأرقام

بعد حتى يكون موضوعنا عن العُنوسة متكاملا لابد من معرفة بعض الحقائق والأرقام في الأقطار العربية والإسلامية حتى نكون على علم تام بالموضوع وخطورته فنعد للأمر عدته. ومن هذه الأقطار :

١ ـ العُنوسة في مصر :

في مصر كشفت دارسة رسمية[١] أعدها الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع نسبة غير المتزوجين بين الشباب المصري إلى ٣٧%، وأن عدد الشبان والشابات العوانس ـــ الذين تجاوزوا الخامسة والثلاثين من دون زواج ـــ وصل إلى أكثر من ٩ ملايين نسمة من تعداد السكان البالغ ٦٤ مليون نسمة، بينهم ٣ ملايين و٧٧٣ فتاة وقرابة ٦ ملايين شاب غير متزوج، وأن ٥٥ % من حاملات الماجستير والدكتوراه في مصر عوانس.

وأكد تقرير تابع لإحصاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أنه يوجد في مصر ٨,٦ مليون فتاة ما بين سن ١٨ وحتى ٣٥ سنة يبحثن عن ابن الحلال. من بين هذه النسبة هناك ٣,٥ مليون فتاة في المرحلة العمرية من ١٨ – ٢٥ سنة، و ٢,٦ مليون فتاة في المرحلة العمرية من ٢٥ – ٣٠ سنة، وتجاوز عدد الفتيات غير المتزوجات في المرحلة العمرية من ٣٠ – ٣٥ سنة ٢,٥ مليون فتاة. وكان نصيب مدينة القاهرة من هذه النسبة حوالي ٨٨ في المائة من عدد الفتيات غير المتزوجات.[٢]

---

[١] تقرير مأخوذ من: محمد جمال عرفة – رضوة حسن – إسلام أون لاين، يوم الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٢١هـ / ١٠ أكتوبر ٢٠٠٠م

[٢] مجلة سيدتي عانسات العرب بالملايين

كما كشفت الدراسة عن أن عدد المطلقين والمطلقات بلغ ٣٦٤ ألفا و٣٦١ مصريا ومصرية، وأن عدد عقود الزواج التي تم إبرامها رسميا في مصر عام ١٩٩٩م بلغ ٥٢٠ ألفا بنسبة ٨،٢% من السكان، مقابل ٤٠٥ آلاف عقد زواج في عام ١٩٩٠م، أي بزيادة قرابة ١١٥ ألف عقد زواج، في حين بلغت عقود الطلاق التي تم استخراجها عام ١٩٩٩ نحو ٧٤ ألف حالة بنسبة ١،٢% مقابل ٦٧ ألف شهادة عقود طلاق ١٩٩٠. في حين بلغ عدد الأرامل ٣٧١ ألفا و٢٧٦ من النساء والرجال.

وأكد خبراء الجهاز أن هذه الأرقام ترجمة فعلية لظاهرة خطيرة بدأ يعاني منها المجتمع المصري لا سيما في السنوات الأخيرة، وهي ظاهرة العُنُوسة التي استهدفت الفئات الوسطى، محملين الفتيات والأسرة المسئولية عن تفاقم تلك الظاهرة، بسبب تغير مفاهيمهن عن الزواج، مما جعل الشاب يقف عاجزا عن توفير الحد الأدنى لمتطلبات الفتاة وأسرتها، أما وزارة الشئون الاجتماعية المصرية فقد أعلنت بدورها أن ٢٥٥ ألف طالب وطالبة يمثلون ١٧% من طلبة الجامعات قد اختاروا الزواج العرفي، بينما أعلنت وزارة العدل في أحدث إحصائية لها عن زواج ٢٠٠ ألف فتاة مصرية من أثرياء أجانب كبار السن، مؤكدة أن هناك اتجاها يسود بين الشباب المصريين للارتباط بزوجات من روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية، حيث يرتبط الشاب بفتاة متعلمة وجميلة، لأن هذا الارتباط لن يكلفه سوى منزل مؤثث.

وحول متوسط عمر كل من الرجل والمرأة في مصر أكدت الدراسة أن النساء المصريات أطول عمرا من الرجال؛ إذ يصل متوسط عمر المرأة ٧١ عاما، والرجل ٦٧ عاما، وأن هذا المتوسط قد يستمر لعشرين سنة قادمة، مرتفعا أيضا بالنسبة للمرأة مقابل الرجل.

كذلك أشارت الدراسة إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة المصرية يتراوح بين ٤,٨ فردا في محافظات مصر الشمالية و٥,٥ فردا في بعض المحافظات الجنوبية ومحافظة البحيرة الشمالية، بينما يقل هذا المتوسط في العاصمة القاهرة والمدن الساحلية مثل بور سعيد ليصل إلى ٤ أفراد فقط.

وحول المستوى التعليمي أشارت الدراسة إلى أن عدد الأميين من الذكور والإناث في مصر يبلغ حاليا ١٧ مليونا و٦٤٦ ألفا بنسبة ٣٠% من السكان.[1]

والمعروف أن الظروف المعيشية المرتفعة التكاليف، فضلا عن انتشار البطالة، وارتفاع أسعار السكن لأرقام فلكية تعرقل زواج الكثير من الشبان المصريين.

وسجلت الإحصائية وجود ألف حالة زواج عرفي بين أصحاب الشركات وسكرتيراتهم. الطريف أن الإحصائية شملت أيضا وجود نحو ٥ آلاف مصري متزوج من ٤ سيدات ومن هؤلاء الأزواج من يحمل درجة الدكتوراه أو درجات علمية مرتفعة وليس أصحاب المهن أو التجار وحدهم في حين زاد عدد من يجمعون بين زوجتين فقط إلى قرابة مليون مصري. من ناحية أخرى أظهرت دراسة حديثة أجريت في أحياء مصر ذات الكثافة السكانية العالية، حدوث زيادة متسارعة الوتيرة لما أصبح معروفا" بالطلاق العاطفي" وهذا النوع من الطلاق غير مسجل حيث يتم الطلاق على وضع زوجي يقوم به الرجل بالعيش مع زوجة ثانية مع استمراره في العيش مع الزوجة الأولى، فيقع انفصال عاطفي بين الزوجين حيث يقيم الزوج علاقات عاطفية وزوجية خارج المنزل الزوجي. مما دعا مكاتب التوثيق التابعة لمصلحة الشهر العقاري في مصر إلى تطبيق إجراءات جديدة للزواج والطلاق وتضمنت الوثيقة الوضع الصحي للطرفين وخلوهما من الأمراض التي

---

[1] الدراسة نشرتها صحيفة الأحرار المصرية الأحد (٨-١٠-٢٠٠٠)

تجيز التفريق وتوثيق كل ما يجوز للزوجين الاتفاق عليه في عقد الزواج والتي لا تتعارض مع الدين وتضمن وضع الضوابط التي تكفل حق الطرفين للحد من ظاهرة الطلاق التي تهدد مستقبل الأسرة مع الالتزام بوضع ضوابط التعديلات الجديدة وعدم توثيق الطلاق إلا بعد الخطوات الاحترازية وعلى الموثق أن يشرح مخاطر الطلاق والنتائج المترتبة على ذلك والحرص على اختيار حكم من أهل الزوجة وحكم من أهل الزوج ولا يتم توثيق الطلاق إلا إذا فشل الحكمان في التوفيق بينهما. الجدير بالذكر أن البرلمان المصري حمل الحكومة مسؤولية العُنوسة وارتفاع حالات الطلاق وطالب الحكومة بضرورة التدخل السريع للحد من ظاهرة العُنوسة ومساعدة الشباب في تكاليف الزواج وتقديم تسهيلات لهم سواء بطرح الشقق السكنية بالمجتمعات العمرانية الجديدة بأسعار منخفضة أو من خلال توعية الأباء بضرورة تخفيض تكاليف الزواج أو تسهيل الزفاف الجماعي لأن ظاهرة العُنوسة وارتفاع معدلات الطلاق تهدد استقرار المجتمع والأمن القومي المصري.[١]

وتقول الدكتورة سامية خشاب : هناك سبب مهم لا يمكن إغفاله وهو ازدياد عدد الفتيات بالنسبة للشباب لدرجة أنه في أحد الأبحاث تبين أنه يقابل كل شاب قادر على الزواج ثلاث فتيات مما يعني ببساطة انتظار فتاتين لشاب من جيل آخر![٢] هذه الظاهرة تؤدي إلى سلبيات كثيرة مثل الزواج العرفي.[٣]

---

[١] العُنوسة شبح يخيف الفتاة العربية ندوة عن العُنوسة، من منتدى عربيات

[٢] يمكن للتعدد أن يحل هذا الإشكال.

[٣] مجلة الشباب مصر العدد : ٢٧٨ سبتمبر ٢٠٠٠

٢ ـ العُنُوسة في المملكة العربية السعودية:[١]

كشفت أرقام رسمية صادرة عن وزارة التخطيط السعودية عن أن المجتمع السعودي بدأت تتفشَّى فيه بشكل كبير ظاهرة جديدة عليه هي العُنُوسة وتأخُّر سنِّ الزواج، إضافة إلى تزايد حالات الطلاق. وأرجعت التقارير الرسمية أسباب ذلك إلى ارتفاع تكاليف الزواج والمهور التي تصل إلى ربع مليون ريال سعودي، فضلاً عن تراجع فرص العمل وتزايد البطالة.

فقد أكَّدت إحصائية صادرة من وزارة التخطيط السعودية أن ظاهرة العُنُوسة امتدت لتشمل حوالي ثلث عدد الفتيات السعوديات اللاتي في سن الزواج، وأن عدد الفتيات اللاتي لم يتزوجن أو تجاوزن سن الزواج اجتماعيًا -وهو ٣٠ عامًا- قد بلغ حتى نهاية ١٩٩٩ حوالي مليون و٥٢٩ ألفًا و٤١٨ فتاة. بالمقارنة بمليونين و٦٣٨ ألفًا و٥٧٤ امرأة هن عدد المتزوجات في السعودية من مجموع عدد الإناث البالغ ٤ ملايين و٥٧٢ ألفًا و٢٣١ أنثى وفقًا لتعداد السكان في السعودية.[٢]

وجاءت منطقة مكة المكرمة هي الأعلى في نسبة عوانسها بوجود: ٣٩٦٢٤٨ فتاة ثم منطقة الرياض بوجود: ٣٢٧٤٢٧ فتاة وفي المنطقة الشرقية: ٢٢٨٠٩٣ فتاة ثم منطقة عسير بوجود ١٣٠٨١٢ فتاة تليها المدينة المنورة بـ ٩٥٥٤٢ فتاة ثم جازان ٨٤٨٤٥ فتاة ثم منطقة القصيم ٧٤٢٠٩ فتيات ثم الجوف ٥٢١٩٠ فتاة وحائل ٤٣٢٧٥ فتاة ثم تبوك ٣٦٦٨٩ فتاة والمنطقة الشمالية ٢١٥٤٣ فتاة.

---

[١] الرياض- وكالات

[٢] الاتحاد العدد ٩٠٥٦ ، ٢٠٠٠/٤/٢١م

ويقول أساتذة علم الاجتماع والخبراء في الجامعات السعودية: إن هناك مجموعة من العوامل وراء تزايد العُنُوسة، منها الارتفاع الكبير في تكاليف الزواج والمغالاة في قيمة المهور (إجمالي تكلفة الزواج في السعودية تصل إلى ٢٥٠ ألف ريال)، بالإضافة إلى إحجام نسبة كبيرة من الشباب السعودي عن الزواج من الفتيات المتعلمات تعليمًا جامعيًا أو فوق الجامعي، فضلاً عن تراجع فرص العمل المتاحة للسعوديين وانتشار البطالة التي بلغ معدلها حوالي ٢٦% في المملكة، مما دفع لإصدار تشريعات تكاد تمنع استقدام عمالة خارجية مما لم تكن متوفّرة في السعوديين.

وتشير الدراسات الحديثة التي أجريت في السعودية، إلى أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى تأخر زواج المرأة يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ ــ إقبال المرأة على التعليم، حيث تشكل نسبة النساء في مراحل التعليم المختلفة واللاتي تجاوزن سن العشرين ولم يتزوجن حوالي ٧٠ بالمائة من السعوديات.

ب ــ انشغال المرأة بالوظيفة، حيث تشكل نسبة الموظفات السعوديات غير المتزوجات، واللواتي تزيد أعمارهن عن ٢٨ سنة حوالي ٤٤ بالمائة.

ج ــ إصرار الأهل على تزويج بناتهم من شباب يماثلونهن في المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

د ــ تفضيل زواج الأقارب أو القبائل، حيث تشكل نسبة الشباب السعودي الذي يفضل الزواج من داخل الأسرة، مثل بنات العم أو بنات الخال، حوالي ٤٤ بالمائة.

هـ ــ تدخل الأسرة في تحديد معايير ومواصفات اختيار الزوج. [١]

---

[١] مجلة سيدتي : عانسات العرب بالملايين

كما أن من أسباب عنوسة الفتيات في السعودية تزوج السعوديين بأجنبيات وبالرغم من القيود المفروضة على زواج السعوديين من الأجنبيات وفرض شروط قد تكون تعجيزية أحيانا على مثل هذا الزواج إلا أن أعدادا كبيرة من الشباب السعودي تتخطى كل هذه العقبات ويصر على الزواج من أجنبيات وخاصة من الدول العربية.

ويقول الشيخ عبد الله بن علي الكثيري القاضي بالمحاكم الشرعية أن عدد حالات زواج السعوديين من فتيات أجنبيات ارتفع العام الماضي إلى ما يقرب من ١٢٠٠ حالة زواج وذلك بالرغم من الدعوة إلى ضرورة ارتباط الشباب السعودي بزيجات [١] من السعوديات وعدم الإقدام على الزواج من أجنبيات إلا في بعض الظروف. [٢]

هذه الأرقام المخيفة لمعدلات العُنوسة دفعت المفتي العام للمملكة ــ رئيس هيئة كبار العلماء ــ الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ لأن يجدد دعوته لتعدد الزوجات، داعيا السعوديات إلى تقبل منطق التعدد للحفاظ على البناء الاجتماعي للأسرة والمجتمع، وموضحا أن تعدد الزوجات أمر شرعه الله لصالح المجتمع، وأن على المرأة أن تقبل أن تكون زوجة ثانية أو ثالثة باعتبار أن ذلك خيرا من العُنوسة، وأضاف أن زواج المرأة من رجل ذي دين وكفاءة وخلق ومعه زوجة أخرى لا عيب ولا نقص فيه، مجددا تأكيده بأن التعدد أمر مشروع وأن الذي يشكك فيه ضال.

٣ ـ العُنوسة في سوريا:

في سوريا تكشف الأرقام الرسمية المنشورة أن أكثر من ٥٠% من الشبان السوريين الذين وصلوا سن الزواج عازفون عن الزواج أو عجزوا عنه بسبب عدم

---

[١] كلمة زيجة وزيجات لا توجد في معاجم اللغة وإنما أثبتها كما هي لأنها نص منقول وقد تتكرر عدة مرات.

[٢] الرياض – الاتحاد

مقدرتهم المادية وعدم توفر المسكن الملائم للزواج، ووفقا لأرقام المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٥ فإن ٨٢،٤% من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ و ٢٤ عاما لم يتزوجن أبدا، و ٦٠% من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٥ و ٢٩ عاما لم يتزوجن أبدا أيضا، بينما بلغت نسبة اللاتي تخطين ٣٤ عاما دون زواج ٣٧،٢% ووصلت نسبة اللاتي تجاوزن ٣٩ عاما دون زواج إلى ٢١،٣% وهو مما يعني أن أكثر من نصف النساء غير متزوجات.

واستطلعت شبكة "إسلام أون لاين.نت" آراء الشباب السوري في أسباب هذه الظاهرة. فقال الشاب "آشور عقل" الأربعاء ٢١-٨-٢٠٠٢: "لم أتزوج بسبب أزمة السكن، فأنا أقيم في بيت مع والدي وثلاث أخوات لم يتزوجن؛ اثنتان تجاوزتا سن الزواج والثالثة تكاد تلحق بهما، وأبي رجل تجاوز الستين ولم يعد بإمكانه الاستمرار في العمل كسائق، وأنا مكلف بهن، طبعاً أحلم ببيت وزوجة وأطفال صغار، ولكن من تلك التي ترضى بأن تبدأ حياتها مع شاب في الأربعين من العمر".

أما معتز عرسان فيقول: "تكاليف الزواج تفوق ما يمكن أن يكسبه الأب في عشر سنوات، وبالتالي فإن الهروب من الزواج أصبح هو الحل، ومجمل الضغوط أثرت تأثيرًا عميقًا في نظرة الشاب إلى الزواج، حيث بدأ الكثير من الشباب يعتبرونه قيدا يعوق انطلاقهم، فأصبح القادرون على توفير نفقات الزواج في فترة قصيرة يصرفون اهتمامهم إلى اقتناء السيارة الفاخرة، أو تغيير الهاتف النقال أو السفر والسياحة".

ويضيف عرسان قائلا: "الأعراف الاجتماعية هي من صنع الشباب ذاته، وقد وضعها لمصلحته، أما المهلة الممنوحة له للاختيار فتمتد غالبا لتسحب الجزء الأعظم

من حياته؛ لأنه في نظر المجتمع في شباب دائم، وما السنوات المضافة إلى سنوات شبابه سوى نضج واتزان يزيدان شبابه تألقاً".

على الجانب الآخر يعتبر الكثير من الشابات الزواج تبعية وقتل لقدراتهنَّ وإبداعاتهنَّ، وأنهنَّ لن يستطعن أن ينجزن شيئاً من طموحاتهنَّ في ظل مؤسسة الزواج، فتتمنع الفتاة حتى تلحق بركب العُنُوسة.

تقول مها- ٣٥ عاما -: "أعمل بشركة اتصالات خاصة وفي هذه السن ليس لدي شروط للزواج، أريد فقط شخصاً محترماً فيه الحد الأدنى من القيم الأخلاقية لضمان حسن المعاشرة، لا أريده غنياً بل موظفاً في أي مكان محترم، وسأتكفل أنا بكل مصروفات الزواج".

وتضيف مها: " لدي شقة مؤثثة بالأثاث الفاخر، حصيلة عشر سنوات من العمل في الشركة، لقد أضعت فرصاً عديدة للزواج في سبيل إثبات وجودي في العمل، وتكوين شقتي، والآن اكتشفت أنني دخلت مرحلة العُنُوسة". وتؤكد أن أشد ما يؤلمها أن تصل إلى مرحلة الشيخوخة وحيدة دون رفيق تعتمد عليه.

الباحث في حقائب "الخاطبات" اللاتي انتشرن بكثرة في سوريا، يكتشف حجم النساء اللائي لم يدخلن عش الزوجية، فتجد هذه الحقائب ملأى بأرقام الهواتف والصور الشخصية حسبما تقتضي متطلبات المهمة، حيث انتشرت هذه الوسيلة لإيجاد العريس في العديد من الأوساط المحافظة.

ويرى الدكتور كامل عمران أستاذ علم الاجتماع أن تأخر سن الزواج عند الشباب ظاهرة جديدة دخلت المجتمعات المعاصرة، معتبرا إياها ظاهرة نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر، وفقاً للتقاليد والعادات الاجتماعية.

وأرجع د. عمران أسباب ذلك إلى مجمل عوامل أهمها: أن المجتمع العربي يشهد إقبالاً كبيراً على التعليم، الأمر الذي رفع سن الزواج بشكل واضح حتى انتهاء الدراسة الجامعية، بالإضافة للعمل؛ إذ لا يمكن للشباب أن يتزوج دون أن يجد فرصة عمل مناسبة يستطيع أن يؤمن بها متطلبات حياته، وهذا يعد في المجال المنظور أمراً لا يتحقق لجميع الشباب-على حد قوله-.

وقال: "هناك سبب آخر بدأ يؤثر حديثاً ناتج عن الاتصال بثقافات أخرى لا ترى في الزواج ضرورة حياتية أو إنسانية، فيعيش الشباب دون ارتباط رسمي، ويشجع على ذلك آلية تطور المجتمع التي تحقق الكثير من حاجات الشباب ورغباتهم المختلفة".

كما حذر عمران من تداعيات هذه الظاهرة ومن بينها تراجع الأسرة عن الأولويات التي يعمل المجتمع على تحقيقها، وفقدها الكثير من أدوارها المجتمعية لتحل محلها مؤسسات اجتماعية أخرى تنهض بدورها، الأمر الذي يفقد الأسرة الكثير من أهميتها والكثير من أدوارها في عملية التنشئة الاجتماعية. [1]

٤ ـ العُنوسة في الكويت:

في الكويت نسبة العُنوسة بين الفتيات الكويتيات تقترب من نسبة ٣٠% حسب بعض الإحصاءات الرسمية، وبلغ عدد الفتيات العوانس أكثر من ثلاثين ألف فتاة كويتية تجاوزن الثلاثين عاما (جريدة المدينة العدد ١٢٤٥٣ في ١٤١٨/١/١٣هـ نقلا عن جريدة الهدف الكويتية). وذكرت جريدة السياسة الكويتية(١٤١٨/٥/٢٥هـ السنة ٣١، العدد ٢١٨٩_٢٠٨٣) رقما أكثر من ذلك وقالت : إن هذا الرقم المخيف

---

[1] دمشق – خاص – إسلام أون لاين.نت/ ٢١-٨-٢٠٠٢م ، مقال : سوريا العُنوسة وراء كل باب

يدعو إلى القلق ويدل دلالة واضحة على حجم الظاهرة وآثارها السلبية على الأسرة والمجتمع.

وأوضحت دراسة قامت بها الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط بالكويت أن هناك ميلاً متزايداً لتأجيل الزواج، حيث ارتفعت نسبة الإناث اللواتي لم يسبق لهن الزواج من ٥٨% للفئة العمرية (١٩,١٥) إلي ٨٠% خلال خمسة عشر عاماً، ومن ١٦ % للفئة العمرية (٣٠ – ٤٠) إلي ٣٩% للفئة العمرية (٢٠ – ٤٠) خلال الفترة نفسها ، وأرجعت الدراسات ذلك إلي ازدياد فرص التعليم والإقبال عليه وعلي العمل . وفي دراسة أخرى للإدارة نفسها ارتفع متوسط العمر الذي تتزوج فيه الفتاة من ١٩،٨ سنة إلي ٢٢,٤ سنة ، وارتفعت نسبة من لم يسبق لهن الزواج من الإناث من ٢٠ % إلي ٢٨,٥ % ومن الذكور من ٣٦,٦ % إلي ٣٩،٤ % . ويبدو أن الزواج في سن صغيرة بات منصرفاً عنه ، فالدراسة تؤكد أن نسب المتزوجات من الكويتيات الفئات العمرية (١٩,١٥ سنة) (٢٠ – ٤٠ سنة) (٢٥ – ٢٩ سنة) قد تناقصت وارتفع متوسط سن الأنثى الكويتية عند الزواج. حيث بدأ الشباب الكويتي في العزوف عن الزواج نظرا للأعباء الاقتصادية الباهظة التي تترتب عليه بينما وصلت نسبة الطلاق في الكويت إلى ٣٣% .[1]

٥ ـ العُنُوسة في قطر:

يقول الأستاذ عبد العزيز المالكي المشرف على مشروع البيت السعيد بقطر: "إن هناك مجموعة من العوامل وراء تزايد العُنُوسة، منها ارتفاع المهور، ورغبة الفتاة وأهلها في استكمالها لتعليمها العالي".

---

[1] موقع نبض الشارع ، مجلة القيثارة، مقال بعنوان: عالمها : العُنُوسة مشكلة تتعقد

تتساوى نسبة الذكور ونسبة الإناث، خاصة هؤلاء الذين في سن الزواج آخذين في الاعتبار أن عدد سكان قطر وفقا لآخر إحصاء رسمي لعام ١٩٩٧ هـو ٥٢٢٠٢٣، أكثر من نصفهم من الأجانب المقيمين، وهو ما يعني أن الحكومة القطرية يجب عليها أن تعمل على تشجيع الزواج لإحداث زيادة في عدد المواليد، كي يحدث توازن في عدد السكان.

٦ ـ العُنُوسة في البحرين:

تقول الدكتورة (منيرة فخرو) الأستاذة في جامعة البحرين: من خلال نظرة خاصة لارتفاع المهور، وتكاليف الزواج في البحرين، ودول الخليج بشكل عام، فالمهر أصبح عقبة أمام الرجل والمرأة اللذين يفكران في الزواج، وكل تلك العوائق أمام الشاب الخليجي جعلته يصرف النظر عن الزواج ببنت بلده، والاتجاه إلى الزواج بالأجنبيات مما كشف تواجد العوانس في الدول الخليجية. [١]

٧ ـ العُنُوسة في الإمارات العربية:

وفقا لدراسة نُشرت في الإمارات فإن عدد العوانس قد وصل إلى ٦٨%؛ أي أن في كل بيت إماراتي فتاة عانسًا، هذا بالإضافة لارتفاع نسبة تأخر الذكور والإناث في الزواج، وبالرغم من ذلك يظل المجتمع الخليجي مكبلا بقيود العادات والتقاليد التي تفرض شروطا باهظة لقبول العريس المتقدم.

وكشفت دراسة أجراها[٢] صندوق الزواج في الإمارات حول التوقعات المستقبلية للعزاب والعازبات حتى عام ٢٠١٥ في الفئة العمرية من ١٥_٤٩ سنة زيادة

---

[١] تفشي العُنُوسة أسبابها – آثارها الباب السابع من كتاب تعدد الزوجات تأليف الشيخ إبراهيم بن محمد الضبيعي

[٢] دبي– عبد الرحمن إسماعيل–إسلام أون لاين السبت ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٠م

عدد العزاب من الجنسين بشكل ملحوظ؛ حيث من المتوقع أن يصل عدد العزاب والعازبات إلى ١٩٨,٨ ألفًا عام ٢٠١٥.

وتتوقع الدراسة أن يصل عدد العزاب عام ٢٠١٠ إلى ٩٧,٥٦٠ ألف عازبا، وسوف يتزايد العدد تدريجيًا حتى يصل العدد إلى ١١٠ آلاف عازب عام ٢٠١٥ كما تتوقع الدراسة في المقابل أن يصل عدد العازبات من الفتيات الإماراتيات من نفس الفئة العمرية إلى ٧٦,٦٣٠ ألف عازبة عام ٢٠١٠ وترتفع إلى ٨٨,٧٨٠ ألف عازبة عام ٢٠١٥.

وأظهرت دراسة حديثة أعدها طلبة من كلية الطب في جامعة الإمارات حول الأسباب الرئيسية لظاهرة العُنوسة، أن (٣٨ بالمائة) من العينة ترى أن غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج أحد الأسباب الرئيسية للعنوسة وأن (٥٧ بالمائة) من العينة تشير إلى إيثار الطالبات للتعليم الجامعي على الزواج وأن (٥ بالمائة) من العينة تشير إلى أن العادات والتقاليد تقف عائقا في طريق الزواج، وحددت الدراسة التي شملت (٢٠٠) طالب وطالبة من كليات التقنية وجامعة الإمارات وجامعة زايد في إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة سن العُنوسة بـ (٣٢) سنة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الأم والأب يتحملان المسؤولية الرئيسية في تأخر سن الزواج في ما يطالبه من أمور تعيق عملية الزواج، وقد تكون الأخت الكبرى مسؤولة بطريقة غير مباشرة عن تأخر سن الزواج. وأظهرت الدراسة أن (٢٧ بالمائة) من الطلاب و(٤١ بالمائة) من الطالبات يرون في تعدد الزوجات ليس هو الحل المثالي، وأن (٧٣ بالمائة) من الطلاب يرون في تعدد الزوجات الحل الأنسب لمعالجة ظاهرة

العُنوسة وأن (٥٩ بالمائة) من الطالبات يؤيدن هذا الحل وأنهن راضيات بأن يكن الزوجة الثانية.[١]

ويعاني مجتمع الإمارات من ظاهرة عزوف الشباب عن الزواج رغم محاولات صندوق الزواج تقديم منح نقدية للشباب للتشجيع على الزواج، وكما قال جمال البج مدير عام صندوق الزواج فإن الصندوق يعتزم تنفيذ مشروع جديد مع بداية العام المقبل يعرف باسم "الميثاق الغليظ" لمواجهة تيار العزوف عن الزواج والعُنوسة.

وأوضح أن فكرة المشروع التي ستنطلق في السادس من يناير المقبل جاءت لتوفيق رأسين في الحلال ولمساعدة بعض فئات المجتمع التي لا تجد من يساعدها في العثور على شريك الحياة، مشيرا إلى أن المشروع سيبدأ في البداية بالعاصمة أبو ظبي ثم تنتقل الفكرة في حال نجاحها إلى بقية إمارات الدولة.

وتقوم فكرة مشروع "الميثاق الغليظ " على قيام الشاب الراغب في الزواج بتعبئة طلب إلى صندوق الزواج يدون فيه مواصفاته في شريكة حياته، وبالمثل تفعل الفتاة في طلب تقدمه إلى مكتب شئون المواطنات الملحق بمكتب حرم رئيس الدولة على أن يتولى المسئولون توفيق الطرفين في خصوصية وسرية تامة.

وتقول د.آمنة خليفة مديرة مركز الانتساب الموجه: إنها أجرت بحثًا خلصت فيه إلى أن نسبة المواطنين في الإمارات لا تتعدى ٢٥% مما يعني أن عدد السكان قليل للغاية، وهذا يعكس أهمية زيادة عدد السكان بتشجيع الشباب على الزواج، وتقليل نسب الطلاق، وأوضحت أنه عند البحث عن واقع ظاهرة تأخر الزواج في مجتمع الإمارات وجد أن هذه الظاهرة تشكل ٣١ % من الذكور والإناث؛ حيث تبلغ نسبة

---

[١] الاتحاد ١٨/١١/٢٠٠٠م

الذكور الذين لم يتزوجوا حتى عام ١٩٩٥ حوالي ٣٠ % في حين بلغت نسبة الإناث اللاتي لم يتزوجن ٣٢ % مما يعكس خطورة الظاهرة وعواقبها على استقرار الأسر.

وأضافت أن أعلى نسبة لغير المتزوجين في إمارة عجمان؛ حيث بلغت نسبتهم ٣٦ % في حين سجلت العاصمة أبو ظبي أدنى نسبة لغير المتزوجين؛ حيث شكلوا ٢٩ %.

ولا تزال مشكلة [1] الخلل السكاني تمثل هاجساً يؤرق المسؤولين في دول الخليج، وأحد أهم أسباب تلك المشكلة هو عزوف الشباب عن الزواج بصفة عامة، والابتعاد عن الزواج من الخليجيات بصفة خاصة، ما زاد من مشكلة العُنوسة وارتفاع سن الزواج بين بنات الخليج، وفي محاولة من دولة الإمارات العربية المتحدة لمعالجة أسباب وجذور هذه المشكلة، سعى المسؤولون فيها إلى تشجيع الشباب على الزواج من أهل بلدهم ، وحث الأهالي على عدم المغالاة في المهور وتكاليف الزواج.

ومن أهم الخطوات التي اتخذتها الإمارات لرفع معدلات الزواج بين المواطنين، إنشاء (صندوق الزواج) كمؤسسة تتولى متابعة هذه المسألة وتضطلع بالخطوات اللازمة لتشجيع زواج المواطنين، والحد من ظاهرة الزواج من غير الإماراتيات، ويقوم الصندوق الذي بدأ نشاطه عام ١٩٩٣م بالعمل على أكثر من مسار، منها تقديم منح مالية لراغبي الزواج وصلت حالياً إلى ٧٠ ألف درهم، كما يقدم الصندوق منحاً للزيجة الثانية.

وفي خط آخر مواز، ينظم الصندوق برعاية وتشجيع المسؤولين وحكام الإمارات، حفلات زواج جماعي تضم أعداداً من الشباب والشابات في زفاف واحد ضخم، مما يوفر مبالغ ضخمة تتكلفها كل حالة زواج، وتمثل هذه المبالغ سبباً رئيساً في

---

[1] دبي – راشد حميد

عزوف آلاف الشباب عن زواج المواطنات واللجوء إلى بنات بلدان عربية أخرى على رأسها مصر وسوريا، ويتراوح ما يتكبده كل شاب مقبل على الزواج من إماراتية بين مائتي ألف إلى خمسمائة ألف درهم.

ورغم أن المشكلة لا تزال قائمة وبقوة، فإن الدلائل تشير إلى حدوث تقدم نسبي، خاصة فيما يتعلق بمعدلات استمرار الحياة الزوجية بين المواطنين، فقد أعلنت قبل أيام إحصائية حديثة أجراها صندوق الزواج الإماراتي، كُشف فيها النقاب عن انخفاض معدلات الطلاق بين المواطنين الإماراتيين بنسبة كبيرة؛ حيث وصلت نسبة الطلاق خلال عام ١٩٩٩م في إمارة أبو ظبي إلى ٥ر١٦% مقابل ٥٢% قبل عشرة أعوام، فقد بلغ عدد حالات الطلاق عام ١٣٨،٩٩ حالة مقابل ٨١٠ زيجات، بينما كانت حالات الطلاق ٢٨٣ عام ٩١ مقابل ٥٤٤ حالة زواج.

أما في إمارة دبي، ثانية كبرى الإمارات السبع التي تتكون منها دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد انخفضت نسب معدلات الطلاق إلى الزواج بين المواطنين لتصل إلى ٢٠% عام ١٩٩٩م بعد أن كانت ٨ر٢٥% عام ١٩٩٥م، حيث بلغ عدد الزيجات بين المواطنين في الإمارة عام ٩٩، ٦٠٧ زيجات مقابل ١٢١ حالة طلاق. وذكرت الإحصائية أن الانخفاض في معدلات الطلاق استمر في التدرج على مدى السنوات الماضية؛ حيث انخفضت نسب الطلاق من ٨ر٢٥% (٥٦٤ حالة زواج مقابل ١٤٦ حالة طلاق) عام ٩٥ إلى٣ر٢٤% (٥٢٥ زيجة مقابل ١٢٨ طلاق) عام ٩٧، ثم لتصل إلى٤ر٢٠% عام ٩٨.

وربما يرجع انخفاض معدلات الطلاق إلى زيادة الوعي الاجتماعي لدى الأجيال الجديدة من المتزوجين، وإدراك أهمية الاستقرار الأسري في مستقبل الفرد وليس المجتمع والدولة فحسب.

لكن استقراء الوضع الراهن يشير إلى أن المشكلة متعددة الجوانب ومعقدة، فبعض أسباب إحجام الشباب الإماراتي عن الزواج من الإماراتيات بعيد عن التكاليف والأعباء المادية، ومن أمثلة ذلك أن تكون الفتاة عاملة، أو لتقدم العمر بها، أو لضرورة الزواج من داخل العائلة أو القبيلة وفقاً للتقاليد المتبعة، وكلها مسائل ذات أبعاد ثقافية واجتماعية يصعب التغلب عليها سريعاً.

وفي محاولة لبحث أسباب ظاهرة العُنُوسة وانتشارها داخل الإمارات، أجرت مجلة (مودة) وهي شهرية تصدر عن صندوق الزواج استطلاعاً لآراء عينة قوامها ٢٥٠ فتاة من الإماراتيات اللاتي لم تتح لهن فرصة الزواج بهدف التعرف على أسباب ظاهرة العُنُوسة والحلول المقترحة لها.

وقد أظهرت النتائج أن ٧٣% منهن بين ٣٠ إلى ٣٤ سنة و٢٠% من الفئة ٣٥ إلى ٣٩ سنة و٧% يبلغن ٤٠ سنة فأكثر. وفيما يتعلق بالحالة التعليمية بينت النتائج أن ٦١% حاصلات على مؤهل جامعي و١٦% منهن حاصلات على مؤهل فوق متوسط و٢٠% حاصلات على الثانوية العامة و٣% حاصلات على الابتدائية أو الإعدادية، أي أن غالبية أفراد العينة من الفتيات المتعلمات. كما أظهرت نتائج الاستطلاع أن ٧١% من هؤلاء الفتيات يعملن في وظائف مختلفة و٢٩% منهن غير عاملات. وكان السؤال الرئيس لفتيات العينة عما إذا تقدم أحد لخطبتهن أم لا بهدف التعرف على فرص الزواج الضائعة وتحديد مسئولية ضياع تلك الفرص وأسباب ذلك. وكانت النتيجة أن ٨٤% من الفتيات تقدم لهن خطاب و١٦% منهن فقط لم يتقدم لخطبتهن أحد.

ولوحظ من النتائج أن فرص الخطبة كانت عالية كلما قلّ عمر الفتاة وارتفع مؤهلها العلمي، وكانت من العاملات، فقد كانت نسبة الفتيات اللاتي تقدم لهن خطاب

من فئة العمر ٣٠ إلى ٣٤ حوالي ٨٩% بالمائة، وانخفضت هذه النسبة إلى ٧٤% عند الفتيات من فئة العمر ٣٥ إلى ٣٩ سنة، وكانت ٦٥% عند الفتيات من فئة العمر ٤٠ سنة فأكثر. وبالنسبة للمؤهل العلمي، بلغت نسبة الفتيات اللاتي تقدم لهن خطاب من الحاصلات على المؤهل الجامعي حوالي ٨٦% وانخفضت إلى ٨٥% عند الحاصلات على الدبلوم دون الجامعة و٨٣% عند الحاصلات على الثانوية، وانخفضت من جديد إلى ٦٣% عند الحاصلات على الابتدائية أو الإعدادية.

ظهر من النتائج أيضاً أن ٨٨% من الفتيات العاملات تقدم لهن خطاب، في حين انخفضت هذه النسبة إلى ٧٥% عند الفتيات غير العاملات. كما أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن عدم إتمام الزواج من المتقدمين للفتيات اللاتي شملهن الاستطلاع يعود إلى أهل الفتاة بنسبة ٢٣%، ورفض الفتاة نفسها بنسبة ٣٨%، ورفض الأهل والفتاة معاً بنسبة ٣٢%، ويعود بنسبة ٧% إلى الشباب المتقدمين للفتيات الذين لم يستمروا في مشروع الخطوبة.

ولفتت النتائج كذلك إلى سبب من أسباب رفض الزواج، وهو أن المتقدم ليس من أقارب الفتاة أو عشيرتها، هذا إلى جانب أسباب أخرى يعتقد البعض أنها تعيق الزواج، مثل رغبة الفتاة في إكمال دراستها أو رغبتها في مساعدة أهلها. وبالنسبة للفتيات من فئة ٣٠ سنة فأكثر تتمثل أسباب ازدياد عدد غير المتزوجات منهن من وجهة نظر فتيات العينة في عدم تمسك بعض الشباب بتعاليم الدين الحنيف، والزواج من

أجنبيات،[1] وسيطرة الأهل على قرار اختيار الزوج، وتكاليف الزواج الباهظة، والعادات والتقاليد التي تفرض على الفتاة الزواج من الأقارب أو العشيرة والنظرة إلى الجامعية على أنها مغرورة ومتكبرة، والاهتمام بالشكل الخارجي للفتاة فقط. كما تتمثل في النظرة للعاملة على أنها ستكون منشغلة بوظيفتها على حساب واجباتها الزوجية والأسرية، وطول فترة الدراسة وغرور الفتاة بجمالها أو ثروتها أو نسبها والتقليد والمحاكاة وغيرها من الأسباب.

وتوصلت النتائج إلى حلول بنسبة ٢٢% ركزت على التوعية الشاملة بكافة أشكالها للشاب والفتاة والأسرة من خلال عقد الندوات ووسائل الإعلام ودور المساجد، بالإضافة إلى المطالبة بتوفير السكن وتقديم التسهيلات للشباب المقبلين على الزواج، وكذلك إعطاء حرية الاختيار للجنسين، ووضع القوانين لمنع الزواج من أجنبيات تحقيقاً للعدل والمساواة بين الجنسين في هذا المجال، والترغيب بالزواج المبكر وتعدد الزوجات. وأوضحت النتائج أن إجابات فتيات العينة كانت متشابهة إلى حد كبير فيما يتعلق بالحلول الثلاثة الأولى وبالنسبة لكافة الأعمار، بينما كانت هناك اختلافات طفيفة في حدود ١٠ – ١٥% بالنسبة لباقي الحلول.

٨ ـ العُنوسة في الأردن:

أشار مسح حكومي إلى تأخر سن الزواج بين الإناث الأردنيات ليبلغ حالياً ٢٢,٥ سنة وارتفعت نسبة العازبات في الفئة العمرية ١٥–٤٩ عاماً من ٣٤%عام ١٩٧٦م إلى ٤٩% عام ٢٠٠١م ودلت النتائج على أن ٤% فقط من السيدات

---

[1] ذكرت الوكالة القطرية أن دراسة أجراها مركز البحوث والدراسات بقيادة شرطة دبي أن هناك ١٧ بالمائة من الموطنين يفضلون الزواج من فتيات الدول الأسيوية و٥ بالمائة يتزوجون من الفتيات العربيات و٣ بالمائة من الخليجيات و١ بالمائة من الأوربيات.

تخطين عمر الزواج حتى نهاية عمرهن الإنجابي، وكان التعليم هو السبب الرئيسي في تحديد العمر عند الزواج كما يرتفع عند النساء اللاتي تعليمهن أعلى من الثانوي بست سنوات عن السيدات اللاتي تعليمهن أقل.[١]

وأظهرت إحصاءات ترصد شئون الزواج والزفاف في الأردن أن ظاهرة العُنوسة آخذة في التفاقم في المجتمع الأردني، إذ ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول من ٢٠ عامًا للذكور و١٧,٦ عامًا للإناث عام ١٩٦١ إلى ٢٨,٨ عامًا للذكور و٢٥ عامًا للإناث عام ١٩٩٨.

وحسب تقرير صادر عن جمعية العفاف الخيرية التي تبنت تنظيم أول حفل زواج جماعي في الأردن فإن نسبة السكان المتزوجين من الذكور انخفضت من ٦٠,٣ % عام ١٩٧٩ إلى ٥٠,٧ % عام ١٩٩٨، في حين زادت نسبة العازبين من ٣٨,٣ % عام ١٩٧٩ إلى ٤٨,١ % عام ١٩٩٨.

أما بالنسبة للإناث فقد انخفضت نسبة المتزوجات من ٦٥,٢ % عام ١٩٧٩ إلى ٥٣,٨ % عام ١٩٩٨، كما زادت نسبة العازبات من ٢٥,٥ % عام ١٩٧٩ إلى ٣٨ % عام ١٩٩٨.

وحسب فئات الأعمار بيّنت الدراسة أن هناك ارتفاعا في نسبة العزوبة لمختلف فئات الأعمار، وبالذات للأعمار بين ١٥ و٣١ عامًا لكلا الجنسين، ففي الفئات العمرية "٢٠ – ٢٤ عامًا" و"٢٥ – ٢٩ عامًا" ارتفعت نسبة الإناث العازبات من ٣٣,٦ % و١٢,٨ % عام ١٩٧٩ إلى ٢٦,٤ % و٣٤,٩ % عام ١٩٩٨ على التوالي، في حين

---

[١] تفشي العُنوسة أسبابها – آثارها الباب السابع من كتاب تعدد الزوجات تأليف الشيخ إبراهيم بن محمد الضبيعي

ارتفعت هذه النسبة لدى الذكور في الفئات العمرية نفسها من ٥٣ % و٣١,٥ % عام ١٩٧٩ إلى ٩١,٤ % و٥٧ % عام ١٩٩٨.

وكشفت الدراسة أن هناك تراجعًا في عقود الزواج خلال السنوات الماضية، فقد بلغت سنة الذروة للعقود خلال ١٩٩٣ حين تم عقد ٤٠٣٩١ عقد زواج، بينما بلغ في عام ١٩٩٨ عدد العقود ٣٩٣٧٦ عقد زواج بالرغم من الزيادة السكانية.

وقد أرجع مختص في الشئون الاجتماعية الأردنية أسباب العزوف عن الزواج إلى المغالاة في طلب المهور، وتنامي مستويات البطالة بين الشباب، وتصاعد إيجارات المساكن وأسعار الأثاث، إضافة إلى عدم ربط المؤسسات العامة والخاصة للرواتب بالحالة الاجتماعية وعدم تشجيعها على الزواج بالنسبة للعازفين عنه على عكس ما يحصل في الدول المتقدمة. وأشار إلى أن التعليم العالي للإناث الذي يعد نعمة عليهن وعلى المجتمع ينقلب إلى نقمة في كثير من الأحيان نتيجة لعزوف الشباب المتعلمين تعليمًا عاليًا عن الارتباط بفتيات من المستوى التعليمي نفسه، وفي المقابل تُحجم الفتيات المتعلمات تعليمًا جامعيًا عن الزواج من الشباب الذين هم أدنى من مستواهن التعليمي، يُشار إلى أن العديد من الإناث الحاصلات على درجات التعليم العالي مثل الدكتوراه هن من غير المتزوجات في الأردن، بسبب نظرة الرجل إلى التعارض بين الاستمرار في التعليم وقيام المرأة بواجباتها الأسرية.[1]

---

[1] العزوف عن الزواج يتزايد في الأردن عمّان – قدس برس / السبت ٦ ذو القعدة ١٤٢٠هـ / ١٢ فبراير ٢٠٠٠م

٩ـ العُنُوسة في السودان:

جريدة الخليج العدد: ٨١٤٦، تقول الإحصاءات الرسمية أن عدد النساء في السودان قد وصل العام ٢٠٠٠م إلى ١٥ مليونا و ٤٧٨ ألفا و ٧٧٣ امرأة من بين سكان السودان البالغ ٣١ مليونا و ٨١ ألفا.

وجاء في التقرير الرسمي للإحصاء في عام ١٩٩٣م أن عدد المتزوجات من جملة نساء السودان بلغ في شمال البلاد حوالي ٦ ملايين و ٣٧٥ ألفا و ٨٩٩ امرأة.

ولم يتطرق تقرير هذا العام إلى عدد النساء غير المتزوجات بصورة مباشرة إلا أنه أورد أن عدد النساء في الفئة العمرية للزواج من ١٥ إلى ٤٩، قد وصل إلى ٧ ملايين و ٥١٣ ألف امرأة مقابل ٣ ملايين و ٦٢٠ ألفا من الرجال للفئة نفسها.

وجاء في تقرير هذا العام أن عدد الفتيات الصغيرات من عمر ١٢ إلى ١٤ عام قد بلغ ٥٤٥ ألفا و ٧٥٨ فتاة، وما بين ١٥ إلى ١٩ عام، بلغ مليونا و ٥٩ ألفا ٦٥ فتاة، وما بين ٢٠ إلى ٢٤ بلغ ٨٥٠ ألفا و ٩٣٨ فتاة،وما بين ٢٥ إلى ٢٩ بلغ ٨٦٧ ألفا و ٤٨٣، وما بين ٣٠ و ٣٤ بلغ ٥٥٧ ألفا و ٦ فتيات، وما بين ٣٥ إلى ٣٩ بلغ ٥٨٩ ألفا و ٤١٧ فتاة، وما بين ٤٠ إلى ٤٤ بلغ ٣٨٣ ألفا، وما بين ٤٥ إلى ٤٩ بلغ ٣٤٦ ألفا و٢٦٤ امرأة.[١]

وكتبت مندوبة جريدة المسلمون " في الخرطوم العدد ٣٣٠ تحقيقا عن العُنُوسة، وتحت عنوان " بنات السودان حائرات" قطار الزواج متوقف من المسئول؟ وضمنت الخبر لقاءات مع عوانس يندبن حظهن، وقد فاتهن قطار الزواج، وقد عزون أسباب

---

[١] جريدة الخليج ، العدد : ٨١٤٦ ، ٢٠٠١/٩/٧م / موقع: العانس

عزوف الشباب عن الزواج إلى بعض العادات الموروثة في السودان، والتكاليف الباهظة للزواج.

ومشكلة العُنوسة في السودان ألقت بظلالها على قضايا التنمية وإعمار السودان، باعتبار أن عدد سكان البلاد لا يتناسب مع مساحتها وإمكاناتها ومواردها المختلفة، لدرجة أن الرئيس عمر البشير دعا السودانيين إلى تعدد الزوجات وظل يحض المسئولين والمواطنين على ذلك، ويطالب برعاية أسر الشهداء ولم يكتف البشير بالدعوة إلى تعدد الزوجات عبر مختلف المنابر، بل حول دعوته إلى نهج عملي، حين أقدم بنفسه على الزواج من أرملة العقيد إبراهيم شمس الدين وزير الدولة السابق الذي قتل خلال حادث تحطم طائرة عسكرية بولاية الوحدة في جنوب السودان إلى جانب احتفاظه بزوجته الأولى، وهي ابنة عمه في الوقت نفسه، كما عقد اللواء الهادي عبد الله وزير رئاسة مجلس رئاسة الوزراء قرانه أيضا على أرملة أحد الشهداء.

١٠ ـ العُنوسة في المغرب:

كتبت جريدة المسلمون " العدد ٣٣٠ عن أسباب تفشي العُنوسة في المغرب؛ وما تسبب عنها من مآسي تدمي القلب، وتذكي الجرأة على الأعراض، من بين تلك الأسباب إعراض الشباب عن الزواج بالمغربيات لاتجاههم للزواج بأجنبيات؛ للحصول على كسب العيش في بلادهن مما اضطر بعض الفتيات المسلمات إلى الزواج بغير مسلمين بسبب الحاجة، وذكرت الصحيفة في مقابلتها لبعضهن ما لقينه من التعنت، والتحدي من أزواجهن وإجبارهن على الدخول معهم في دياناتهم إلا من رحم الله.

١١ ـ العُنُوسة في الجزائر:

في الجزائر كشفت الأرقام الرسمية التي أعلنها الديوان الجزائري للإحصاء أن أكثر من ٥١% من نساء الجزائر الذين بلغوا سن الإنجاب يواجهن خطر العُنُوسة،[1] وأن هناك أربعة ملايين فتاة لم يتزوجن رغم تجاوزهن الرابعة والثلاثين عاما، موضحا أن عدد العزاب بالجزائر تخطى ١٨ مليونا من عدد السكان البالغ ٣٠ مليون نسمة وأن نسبة المطلقات بلغت ٣٩،٩% وأوضحت إحصائيات الديوان الجزائري أنه رغم ارتفاع معدلات الإقبال على الزواج عام ٢٠٠٠ بنسبة ٩% مقارنة بالعام السابق إلا أن هذه النسبة ضئيلة عند مقارنتها بعدد الشباب الذين بلغوا سن الزواج وبخاصة هؤلاء الشباب يمثلون ٦٠% من السكان.

ويشار إلى أن ظاهرة العُنُوسة المتفشية في الجزائر تعود للأوضاع الاقتصادية القاسية التي يواجهها اقتصاد البلاد منذ بداية الاضطرابات عام ١٩٩١؛ وهو ما تسبب في زيادة البطالة وهجرة بعض الجزائريين لأوروبا للبحث عن عمل.

١٢ ـ العُنُوسة في تونس:

ارتفعت نسبة الفتيات العازبات بين الشريحة العمرية المتراوحة بين ٢٥ و٢٩ عاما من ٢٤,٦ في المائة سنة ١٩٨٤ إلى ٣٧,٧ في المائة سنة ١٩٩٤. وتأثرت نسبة العزوبية عند الفتيات بصفة ملحوظة، وقدرت حسب العمر خلال سنة ١٩٩٤ من ١٥ إلى ١٩ عاما ٩٧ في المائة ومن ٢٥ إلى ٢٩ عاما ٣٧,٧ في المائة ومن ٣٠ إلى ٣٤ عاما

---

[1] الجزائر – منير مطاوع : لا يصدق أحد أن نسبة (العُنُوسة) بين فتيات الجزائر بلغت ٦١,٨ بالمائة. [الأسرة العصرية العدد : ٩٩٧ ، ٢٠٠٠/١/٤م]

١٨,١ في المائة وارتفعت معدلات سن الزواج بصفة ملحوظة، وذلك بالمقارنة بين سن ١٩٨٤ و١٩٩٤م.[١]

وأشارت دراسة أعدها الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري التونسي بالتعاون مع جامعة الدول العربية ونشرت صحيفة (الحرية) مؤخراً مقتطفات منها، أن نسبة العزاب في المجتمع التونسي في ارتفاع متواصل سواء كان ذلك لدى الذكور أو الإناث، حيث ارتفعت هذه النسبة من ٤٤,٥ % سنة ١٩٩٤ إلى ٤٨,٥ % سنة ٢٠٠١ عند الذكور، كما ارتفعت هذه النسبة عند الإناث من ٣٥% إلى قرابة ٤٠% خلال الفترة نفسها.

ونظراً لأن الدراسة الآنفة الذكر قد أشارت إلى النتائج بشأن واقع حال العزّاب في تونس وخلوّ الدراسة من المسببات فإن مثل هذه النكاية يفضل أن تدفع جمهور العزاب التونسيين لتأسيس نقابة لهم إذا ما سميت بـ(نقابة العزاب التونسيين الديمقراطيين) فإنها ستجد من يتهيب منها بعد أن أصبحت الديمقراطية في العالم في وضع لا تحسد عليه![٢]

١٣ ـ اليمن:

تزايدت مؤخراً في اليمن نسبة العُنُوسة لأسباب تتعلق بارتفاع نسبة البطالة ورغبة الفتيات في مواصلة التعليم الجامعي فضلا عن المغالاة في المهور. فقد أوضحت دراسة أعدتها جمعية تعنى بشئون الأسرة والزواج وتنظيم حفلات الزواج الجماعي في

---

[١] كل الأسرة العدد : ٣٦٣ ، ٢٠٠٠/٩/٢٧م

[٢] عن موقع: شبكة النبأ المعلوماتية ، مقال بعنوان: (تزايد العزاب في تونس) – الجمعة ٢٠٠٣/٤/٤ – ٢/ صفر/١٤٢٤

اليمن أن نسبة الإناث اللائي لم يتزوجن من الفئة العمرية ٣٠ إلى ٤٩ قد ارتفعت من ٧,٣ في المائة في الثمانينيات إلى ١١ في المائة عام ٢٠٠١. [1]

وقد انتشرت ظاهرة العُنُوسة في المدن اليمنية، وفي أوساط المتعلمات بصفة خاصة، وتتعدد أسبابها، غير أن أهمها غلاء المهور، واشتراطات أولياء الأمور ومطالبهم المادية؛ مما أدى إلى عزوف عدد كبير من الشباب عن الزواج.

وتقول "سمر محمد" في حوار لمراسل شبكة "إسلام أون لاين.نت" الثلاثاء ٢٧-٨-٢٠٠٢: "إن الفتاة اليمنية يجني عليها أبوها أو أخوها؛ فهما لا يقدران مشاعرها"، مشيرة إلى أن الحياة الزوجية هي أهم ما تصبو إليه الأنثى.

وأضافت: هما يظنان أن المغالاة في المهور تعطي للمرأة قيمة، ولكني أرى أنها تضعف من قيمتها، وخاصة بعدما تجد مَن حولها من الفتيات يعشن حياة زوجية سعيدة، بينما لا تزال هي في انتظار العريس ذي القدرات المالية المرتفعة. إن هذه النظرة المادية تحول الفتاة إلى سلعة يُنتظر أن تدر الربح الكثير من زواجها.

وتابعت قائلة: "كما أن بعض الآباء يغالون في مهور فتياتهم لغرض المباهاة بين أقاربهم وجيرانهم، والبعض يعتقد أن ثمن ابنته الغالي يعطيها قيمة كبيرة ومكانة عالية في وسط عائلة زوجها وأسرة زوجها الجديدة".

ويفضل الكثير من الشباب -حتى المتعلمون منهم- الاقتران بزوجة متوسطة التعليم أو لم تكمل تعليمها، ويقول علي بشري: "المرأة كلما ازداد تعليمها ازدادت

---

[1] موقع: مركز الأخبار – أمان، مقال بعنوان: ارتفاع نسبة العُنُوسة في اليمن أيلول ٢٤، ٢٠٠٢م صنعاء

مطالبها وشروطها، كما أن المتعلمات لا يخضعن كثيرًا لأزواجهن، بينما متوسطات التعليم يكنّ أكثر طاعة وخدمة لأزواجهن".

ويضيف نصر جباري: الزواج من المتعلمات وخاصة مَن لديها شهادات عليا قد يثير العديد من المشاكل الزوجية؛ حيث يكثر الجدل والنقاش حول كل شيء حتى الأمور البسيطة في الحياة؛ مما يعمل على إملال الزوج.

كما يرى البعض الآخر من الشباب أن الزواج من الريفيات أسهل وأيسر؛ حيث تقتنع الريفية بما يقدمه لها زوجها.

وقد ظهرت ظاهرة إيجابية وناجحة في الريف يسرت مسألة الزواج، تتمثل في قيام أهالي هذه الأرياف بعمل "وثيقة زواج"، تضم إمضاءات المواطنين، وفيها يحددون المهر للفتاة بما لا يزيد عن مبالغ معقولة وغير مبالغ فيها؛ وهو ما جعل معدلات العُنوسة تتلاشى كثيرًا في الأرياف.

وفي محاولة للقضاء على ظاهرة تأخر الزواج تسعى بعض الجمعيات الاجتماعية والأندية إلى مساعدة الشباب المُقدمين على الزواج من خلال إقامة الأفراح الجماعية التي لا تكلف الشاب إلا القليل، وقد تبنت بعض الأحزاب السياسية مثل هذه المشاريع الاجتماعية، وفتحت أبوابها للمقدمين على الزواج، خاصة خلال فصل الصيف. [1]

١٤ ـ العُنوسة في فلسطين:

قامت جامعة غزة بدراسة عن العُنوسة في فلسطين استخدمت هذه الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي Analysis Statistical لنتائج ١٣٥ إستبانة هدف الباحث من دراستها إلى التعرف إلى مدى إحساس مجموعة من مبعدي مرج الزهور بظاهرة العُنوسة

---

[1] صنعاء – راجح بادي مقال : آباؤنا سبب عنوستنا – إسلام أون.نت/ ٢٧-٨-٢٠٠٢

في المجتمع الفلسطيني ، كما اشتملت على استطلاع آراء هذه المجموعة حول تعريف العُنوسة وتحديد سن الزواج الأنسب وأسباب هذه الظاهرة وطرق علاجها .

إن تأخر الفتاة عن سن الزواج إلى ما بعد سن الخامسة والعشرين يضمها إلى دائرة الحرج المفضي إلى العُنوسة . وقد توصلت الدراسة إلى أن العُنوسة مشكلة اجتماعية مهمة وملحة يجب العمل على حلها عن طريق تحديد وتسهيل شروط الزواج وتعدد الزوجات وتشجيع الشباب على الزواج بالإضافة إلى زواج الشباب قبل هجرهم وإلى توعية المجتمع بأهمية الزواج لكلا الزوجين الجنسين حيث يؤدي إلى وظيفة أسرية اجتماعية هامة في أوضاع قاسية ومعقدة. [1]

و تبلغ نسبة النساء المتزوجات في فلسطين ممن في سن الزواج أقل من العشرة بالمائة؟!

وبحمد لله قد سجلت الإحصائيات الفلسطينية ارتفاعًا ملحوظًا في حالات الزواج المكرر أي الزواج من امرأة ثانية أو ثالثة، وأوضح الشيخ عزام العكر –مدير المحاكم الشرعية في الضفة الغربية– في تقرير نشرته صحيفة "الأيام" الفلسطينية يوم الخميس ٩/٢١ أن ١٤٠٠٤ عقود زواج قد تمت في الضفة الغربية خلال عام ١٩٩٨ من بينها ٧٩٥ حالة زواج متكرر – أي الزواج من امرأة ثانية أو ثالثة – أي ما يشكل خمسة في المائة تقريبًا من مجموع حالات الزواج التي سجلت في تلك السنة.

---

[1] ظاهرة العُنوسة في المجتمع الفلسطيني، تأليف: د. دويك ، د. أبو معمر ، أ. المعصوابي، نشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية – غزة، المجلد الثالث – العدد الثاني – ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م

وترتفع هذه النسبة لتتجاوز الـ " سبعة في المائة " في العام الذي يليه ١٩٩٩، حيث بلغ عدد الذين كرروا زواجهم ٩٧٨ رجلا، وذلك ما بين ١٣٢٤٧ حالة زواج تمت في هذه السنة.

ومن اللافت للنظر أن عدد عقود الزواج التي تمت في هذه السنة لم يتراجع مع ارتفاع نسبة الزواج المكرر أو ثباته على الأقل، بل على العكس من ذلك فإن عدد حالات الزواج المكرر لم يتأثر بهذا الانخفاض؛ حيث بلغ مقداره ٧٥٧ حالة عما كان عليه في عام ١٩٩٨ وارتفع العدد من ٧٩٥ حالة إلى ٩٧٨ حالة.

وبلغت نسبة الزيادة التي سجلت خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري حتى نهاية تموز الماضي ثمانية في المائة؛ حيث بلغ عدد حالات الزواج المكرر خلال هذه المدة ٦٠٠ حالة، وذلك من بين ٧٤٢٢ عقد زواج تمت في مختلف أنحاء الضفة الغربية .

وسجلت أعلى معدلات الزواج المكرر خلال عام ١٩٩٨ في أريحا ٧ % والخليل وطوباس ٦% أما في العام الماضي ١٩٩٩ فقد ارتفع المعدل العام في عموم الضفة الغربية وبلغ ٧% ولكنه تجاوز هذا الرقم بكثير في بعض المواقع وسجلت أعلى المعدلات في منطقتي دورا وقلقيلية حيث بلغت في هذين الموقعين ١١% تلتهما الخليل وأريحا ٨% لكل منهما، أما أدناهما فكان في سلفيت وبلغ ٥% .

ويوضح الشيخ عزام العكر أن الفئة التي تتجاوز أعمارهم الأربعين عاما هم الأكثر إقبالا على الزواج من امرأة أخرى، ويرى أن الزواج المكرر قد شهد ارتفاعا، ولكنه لا يعتبر هذا الأمر مقلقا ويقول: " إن أعداد الزواج من امرأة ثانية طرأت عليها زيادة غير منكورة، ولكنها في الواقع ليست حديثا يوجب استكثار مظاهره أو الهلع منه؛ وذلك لأن أعداد الناس ارتفعت وتضاعفت ".

ويشير إلى جملة من الأسباب التي يرى أنها تساهم في وجود هذه الظاهرة، وتجعل الكثير من الخلق يرونها عادية حسب قوله وعادية، وليس في وجودها غرابة أو استنكار، ذاكرًا أن التطورات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني وأنماط الحياة ووسائل الاتصال تعتبر من أسباب الارتفاع الذي شهدته أعداد الذين يلجئون للزواج من امرأة أخرى وقال: " إن الواقع الذي أصبحنا نعيش فيه، وما يشهده من كثرة اختلاط بين الجنسين في مجالات عديدة كالعمل والدراسة وفي الأسواق واتساع المدن والقرى وسيطرة الشئون الحديثة على مناحي الحياة، ودور وسائل الإعلام كالفضائيات والإنترنت والإذاعات وغيرها، أسهمت ولعبت دورًا في إيجاد نوع من الالتصاق وكثرة التردد بين الذكر والأنثى والتخاطب فيما بينهما مما جعل لأعمال العواطف والرغبات الجسدية من أثر، وجد ترجمته في ازدياد حالات الزواج من ثانية"

ومن الأسباب الأخرى التي يرى العكر أنها لعبت دورا في اتساع هذه الظاهرة ازدياد نسبة العُنُوسة وكثرة أعداد الفتيات اللواتي يتأخرن في الزواج لأسباب مختلفة كالدراسة وتأمين المستقبل وبلوغهن مرحلة متقدمة في العمر "يجدن فيها قطار الحياة قد أقلع وأبقاهن في مكانهن " حسب قوله – وأضاف " ومن ذلك أيضًا أن تفكير المرأة أصبح يوازن بين حياة في عزوبة قاتلة ولجوء إلى شراكة في الحياة تحصل فيها على قسط وافر بدلا من ضياع الحياة بأكملها ".

ويضيف: " في السابق كان التكرار يُعتبر نوعًا من الخروج عن المألوف، ولكننا نجد أن قواعده قد تغيرت وتبدلت، وذلك نتيجة للأسباب التي سبق ذكرها، والتي لم تكن موجودة في السابق، ولعبت الدور الرئيسي في حدوث زيادة على معدلات الزواج المكرر " مشيرًا إلى أن هذه الزيادة محدودة، ولا يمكن النظر إليها كظاهرة لافتة للنظر أو مخيفة ".

ولا ينكر الشيخ عزام العكر وجود بعض الانعكاسات الاجتماعية السلبية الناجمة عن الزواج من امرأة أخرى موضحًا أن دور القضاة والمحاكم الشرعية يقتصر على النصح والإرشاد لمن يتوجه لها للزواج على زوجته إذا لم تكن دوافع ذلك وجيهة، ولكنها – المحاكم – وعند الإصرار على إتمام هذه العقود لا تعارض إجراءاها.

بينما يرى زهير الدبعي –مدير أوقاف نابلس– أن هذا يدل على تغير اجتماعي حصل في المجتمع الفلسطيني ومن بعض تجليات هذا التغير التضخم الذي شهده قطاع الخدمات الذي لا يحتاج إلى جهد كبير، ويدر ربحًا كبيرًا قياسًا بالقطاع الزراعي الذي دمر وتراجع، وانعكاس هذا على تقاليد المجتمع، ومن بينها ما هو متعلق بالزواج المكرر.[1]

١٥ ـ العُنُوسة في لبنان:

في لبنان العُنُوسة تهدِّد النساء، مقال كتبه : سالم مشكور – إسلام أون لاين.نت قال فيه :

الأزمة الاقتصادية تلقي ثقلها الكبير على الأحوال التي تعيشها الأسرة اللبنانية، فترفع من حالات الطلاق أو توسع حلقة "الهجر"، وتشمل أوساطاً لم تكن تعرف سابقاً هذا "المخرج" وترفع سن الزواج، وتحول الإقدام على هذا الارتباط الطبيعي الذي لا تستمر من دونه المجتمعات الإنسانية، إلى ما يشبه المغامرة غير المأمونة العواقب .

ويرتفع سن الزواج حاليًا في لبنان، بشكل ملفت وحسب المناطق، ففي بيروت مثلاً، سن الزواج لدى الذكور هي ٣٢ عاماً تقريباً، وهي نحو ٢٩ سنة في محافظتي لبنان

---

[1] فلسطين – الجيل للصحافة: مقال : ارتفاع معدلات تعدد الزوجات في فلسطين – إسلام أون لاين.نت

الشمالي ولبنان الجنوبي، والوضع مماثل لدى النساء فيما يتعلق بالفروقات العمرية. فسن الزواج الأول للنساء هو أقل من ٢٦ سنة في لبنان الشمالي، وحوالي ٢٩ سنة يعود سببها إلى المستوى الثقافي للذكور وللإناث سويًّا، وقد يرتبط ببعض العادات والتقاليد.

وقد أُجْرِي مسح (في جامعة سيدة اللويزة عام ١٩٩٧م) لمجموعة مؤلفة من ٤٠٠ شخص، أظهر أن العمر المثالي للزواج الأول يتراوح بين ٣٠ و ٣٣ سنة من العمر للذكور وبين ٢٢ و ٢٥ سنة للإناث. لكن حالات الزواج تظل منخفضة عن المعدلات الطبيعية، كذلك فإن الزيادة الهائلة في المستويات التعليمية للإناث خاصة، تسببت في تأخير حالات الزواج.

العامل الأهم وراء ظاهرة قلة الزواج، هو النقص في عدد الشركاء من الذكور، خصوصاً في ما يتعلق بالإناث اللواتي أكملن دراستهن العليا، كما أن الهجرة لها تأثيرها أيضًا.

رضا حاطوم خريج إدارة أعمال قسم المحاسبة منذ ثلاث سنوات يقول: لو سنحت لي الفرصة منذ اليوم الأول لتخرجي لما وجدتني هنا اليوم، لكن ماذا أفعل؟ قدرنا وقدر جيلنا أن يدفع ثمن أخطاء الكبار

رضا يعتبر أن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة منذ سنوات ساهمت في هجرة ثلث الشباب اللبناني أو أكثر،ويري أن المجتمع اللبناني سيتحول بعد سنوات إلى مجتمع أعزب وعائلات مشتتة ومفككة.

جاكلين سابا موظفة في شركة اتصالات تقول: إن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة منذ سنوات عدة أبعدت فكرة الارتباط ليس فقط عن ذهن الشباب، بل أيضاً عن تفكير الفتيات أيضاً، إذ أصبحت الفتاة تفكر فقط في كيفية تأمين حاجاتها اليومية من ملبس

ومأكل، فكيف بها وهي التي تعمل أحياناً أكثر من ١٢ ساعة يوميًّا أن تقبل بتحمل مسؤولية أسرة وأن توفق بين بناء الأسرة وإنجاب الأطفال وتأمين متطلبات الحياة ؟ الدكتور زهير حطب الباحث في قضايا الأسرة وشؤون المناهج التربوية، اعتبر أن الأوضاع الاقتصادية السيئة تدفع بالجماعة عادة إلى التخفيف من الشروط لتسيير حصول الزواج كمعبر للحياة الجنسية ومقتضياتها بالنسبة للشباب، وإذا ما رفضت الجماعة وتغافلت عن تذليل هذه الظروف، فإنها تعرقل بذلك تحقيق النشاط الجنسي والحياة الجنسية لدى الشباب تحت المظلة الشرعية وضمن الأطر المقبولة اجتماعيًّا، وبالتالي تفتح ثغرة في نظام الزواج، وتفتح المجال للشباب كي يبحثوا عن تلبية حاجاتهم الجنسية خارج الأطر الاجتماعية المقبولة أي الزواج.

ويتابع د. حطب أما في مجتمعنا اللبناني فإن مؤسسة الزواج تتحرك ببطء شديد في ظل ضوابط العادات والتقاليد والتكاليف الاجتماعية والمادية وأزمات السكن والعمل والبطالة، وهذا كله يؤدي إلى ازدياد أعداد الشباب غير المتزوجين، أو هو أمر له تبعاته الاجتماعية والنفسانية والعائلية إلى حد كبير.

فعلى الصعيد الاجتماعي يلقى بهذه الفئات على هامش المجتمع ومناسباته ونشاطاته لأن هذا المجتمع لا ينتهي إليه إلا المتزوجون، ونادراً ما يدعى عازبون للمشاركة في المناسبات واللقاءات والسهرات الاجتماعية التي ينظمها زملاء العمل لسبب وحيد وهو أنهم غير مصحوبين بزوجاتهم، وبالتالي تعيش هذه الفئة ذكوراً وإناثاً حالة عزلة وهامشية اجتماعية، وإن كان أفرادها يحتلون مواقع رخيصة في سلم العمل المهني.

وعلى الصعيد العائلي يواجه العازبون التباساً عائليًّا دائمًا، فمهما تقدم بهم السن، ومهما ارتقى العازب في مجال عمله الوظيفي، ومهما كسب من دخل، يبقى في

نظر مجتمعنا اللبناني شخصاً غير راشد اجتماعيًا وعائليًا، بمعنى أنه غير مسؤول عن أي شيء، مما يدفع أهله إلى التدخل الدائم في شؤونه والضغط عليه لإملاء إراداتهم لأنه لم يكتشف بعد مصالحه.

والواقع أن ما يشير إليه الدكتور حطب من "علاقات خارج إطار الزواج" كأحد إفرازات ندرة الزواج أصبح بحد ذاته أحد الأسباب المؤدية إلى قلة اتجاه الشباب إلى الزواج إلى جانب العوامل الأخرى.

من عوامل ارتفاع سن الزواج – وبالتالي اتساع ظاهرة العُنوسة في لبنان – الوعي الاجتماعي المُشَوَّه والذي يجعل للزواج متطلبات مادية مرهقة تدفع الشباب إلى الفرار، وتكون النتيجة ضررًا يلحق بكلا الجنسين، فالقناعة تكاد تكون معدومة عند غالبية الفتيات اللبنانيات والزواج لا يتم عادة، إلا بمصاريف باهظة بدءاً من حفل الزواج وليس انتهاء بأثاث المنزل الذي تتفاخر الزوجات بجودته وماركاته المعروفة. كل هذا يجعل تكاليف الزواج تفوق ما يمكن أن يجنيه الشاب طيلة عشرين أو ثلاثين عاماً، وبالتالي فإن الهروب من الزواج يكون هو الحل.

عامل آخر، يتصل بالوعي الثقافي الاجتماعي هو انصراف اهتمام الشباب اللبناني عن بناء الأسرة واتجاهه إلى مواضيع أخرى مثل اقتناء سيارة فاخرة، أو تغيير جهاز هاتفه النقال كل حين، واستخدام الهاتف لسبب أو بدون سبب مع ما يرتبه ذلك من تكاليف باهظة في لبنان. فضلاً عن إنفاق الكثير من موارده في النزهات والمطاعم، والمرابع الليلية (بالنسبة للبعض) مما يجعل دخله الشهري لا يكفي لنصف الشهر، وبذلك يدفع عن ذهنه أي تفكير في الزواج.

هذه العوامل وغيرها تجعل العُنوسة تهدّد فتيات لبنان بل رجاله أيضاً.

١٦ ـ العُنُوسة في نيجيريا:[1]

رغم إباحة الشريعة الإسلامية لحق تعدد الزوجات مع العدل بينهن، إلا أنه من النادر أن ترضى امرأة أن يتزوج عليها زوجها، غير أن نساء نيجيريا خرقن هذه القاعدة، وأكد تقرير حكومي أن ثلثهن لا يجدن مشكلة في أن يتزوج الرجل أكثر من امرأة.

فقد ذكر التقرير السنوي الصادر عن اللجنة الوطنية الفيدرالية للتعداد والإحصاء في نيجيريا لعام ٢٠٠٠ أن نتائج دراسة مسحية قامت بها اللجنة كشفت عن أن ثلث النساء النيجيريات لا يمانعن في تعدد الزوجات، وأن هذه النسبة فعلاً قد استجابت لدعوة من أزواجهن للزواج عليهن.

وأفاد التقرير أيضا إلى أن حوالي ربع رجال نيجيريا لا يمانعون في تعدد الزوجات، وأن عادة التعدد منتشرة بدرجة مرتفعة في الأوساط الاجتماعية في نيجيريا، بالإضافة إلى ملاحظته أن المسألة لا تسبب أية حساسية أو تؤثر في العلاقات الزوجية عند إثارتها.

وعزا التقرير الحكومي قبول نساء نيجيريا لمسألة تعدد الزوجات لتزايد نسبة العُنُوسة بين الفتيات النيجيريات؛ حيث أشارت دراسة حديثة إلى أن ٧٣% من الفتيات اللاتي يتراوح عمرهن بين ١٥ إلى ١٩ عاما ما زلن غير متزوجات، علما بأن متوسط سن الزواج للفتيات في نيجيريا يبدأ من سن ١٨ عامًا وهي سن منخفضة جدا إذا ما قارناها بدول عربية وآسيوية، غير أن البلوغ المبكر للفتيات في أفريقيا يدفع الأسرة لتزويجهن في سن مبكرة.

---

[1] الخضر عبد الباقي ورضوة حسن – إسلام أون لاين.نت/١٠-٢-٢٠٠١

من جهة أخرى فإن متوسط سن الزواج للرجال في نيجيريا يصل إلى ٢٦ عاما، بينما يقبل الرجال في نيجيريا على ممارسة علاقات غير مشروعة في سن ٢٠ عاما.

ويشير التقرير الحكومي إلى أن تأخر الزواج قد يدفع الفتيات إلى ممارسة العلاقات الجنسية غير المشروعة فقد كشفت إحدى الدراسات أن نصف السيدات اللاتي شاركن في المسح مارسن علاقات غير مشروعة قبل الزواج.

من جهة أخرى أبرز التقرير أن ظاهرة الطلاق تتراجع بشكل كبير في المجتمع النيجيري، فحسب إحدى الدراسات فإن نسبة الطلاق تكاد تصل إلى ٣% فقط.

وعن سن اليأس لدى نساء نيجيريا، أشار التقرير إلى أن ١١% من السيدات اللاتي يتراوح عمرهن ما بين ٣٠ إلى ٤٩ عاما قد بلغن سن اليأس، وأن ٥٥% من النساء اللاتي يتراوح عمرهن ما بين ٤٨ إلى ٤٩ عاما قد بلغن سن اليأس.

١٧ ـ العُنوسة في تركيا [1]:

تشكل القوانين التركية أحد أسباب انتشار العُنوسة في المجتمع، حيث تمنع الدولة الزواج المبكر طبقا للقانون المدني الذي ينص على الزواج في عمر الثامنة عشرة، وبسبب هذا ألقت السلطات القبض على ٢١ شخصا عام ٢٠٠١ بمنطقة "آجار كوي" في استنبول بتهمة تزويج الفتيات الصغار بواسطة الزواج الديني، طبقاً لقواعد الزواج في الإسلام.

وامتدت آثار الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تركيا لتشمل معدلات الزواج، حيث أشارت العديد من الإحصائيات إلى تراجع الإقبال على الزواج، وارتفاع نسبة العُنوسة

---

[1] استنبول – سعد عبد المجيد – إسلام أون لاين.نت/١٠-٨-٢٠٠٢م

بين الإناث، بالإضافة لعزوف العديد من الشباب عن الزواج لغلاء التكاليف من ناحية، وانتشار الدعارة المسموح بها هناك.

وأجرت شركة "مارشال" لصناعة البويات بتركيا مسحاً لمعدلات الزواج عن عام ٢٠٠١، ذكرت فيه أن هناك انخفاضا كبيرا في حالات الزواج المسجلة منذ عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٢ بنسبة ٣٠%.

و أكد فريدون أوزون مدير الشركة والمشرف على الاستطلاع، أن الزواج تراجع بشكل ملحوظ لم يحدث منذ نصف قرن، خصوصا في مدن مثل: استنبول، وأزمير، وأضنا.

وتؤثر العلاقات غير الشرعية بين الشباب من الجنسين في تزايد أعداد الشباب غير المتزوجين شرعياً ورسمياً؛ خصوصاً أصحاب التيار العلماني من قوى اليمين واليسار ذوي الحضور بدور التعليم العالي ومؤسسات الدولة والشركات بوجه عام.

وترى زهرة عبد الله – ٣٨ سنة – ربة منزل متزوجة وجامعية، أن تراجع وتأخر الزواج وأعمار الفتيات يرجع للمشاكل الاقتصادية بالدرجة الأولى، خصوصا أن الرجال في الوقت الحاضر يفضلون المرأة العاملة.

وتقول عائشة قيلينش– ٢٥ سنة – جامعية بدون عمل: "كيف تعمل المرأة وشرط خلع الحجاب مُسلّط على عنقها، حتى إن الشركات الخاصة نتيجة للأزمة الاقتصادية تراجعت عن تعيين المحجبات لمواجهة ظروف الحياة"، مضيفة: "المرأة ترغب في الرجل الذي ينفق عليها ويكون متعلماً ومتميزاً، وهذه هي المعادلة الصعبة في ظل ظروف تركيا".

وطبقا لمعهد الإحصاء التركي عام ٢٠٠١، فإن الشباب في سن الـ ٢٥ تبلغ نسبتهم ١،٥٦% من القوى العاملة، وهو ما يعني أن أكثر من نصف القوى العاملة بتركيا تتعرض – فضلا عن الضغوط الاقتصادية من فقر وبطالة – لأزمة نتيجة صعوبة الزواج، وهو ما دفع "حسين آرى" عضو البرلمان عن محافظة قونيا، للدعوة لإنشاء صندوق اجتماعي يتولى مساعدة الشباب على الزواج.

ومن ناحية ثانية تحاول مؤسسات بالمجتمع المدني تقديم العون والمساعدة لحلّ هذه المشكلة، منها عشرات من المواقع الخاصة بالزواج وشؤونه على شبكة الإنترنت، والتي تُظهر أن ٧٥% من المشاركات في فعاليات تلك المواقع أعمارهن بين ١٨–٣٠ عاماً.

١٨ ـ العُنوسة في باكستان

في باكستان تزداد نسبة العُنوسة يوما بعد يوم بسبب التقاليد البالية التي تفرض على المرأة تجهيز بيت الزوجية، وهي عادة قديمة منذ أن كانت باكستان والهند وبنجلاديش بلدا واحدا، ورغم حصول الاستقلال لباكستان عام ١٩٤٧م إلا أن رواسب التقاليد الهندية مسيطرة على أغلب شعب باكستان المسلم، ولا يستطيع أحد الفكاك منها، فهي تقاليد اجتماعية موروثة، وبذلك تتحمل الفتاة كل شيء في تأثيث المنزل من الوسادة إلى السيارة، ودون أن يدفع العريس روبية واحدة، ونظرا لصعوبة الحياة المختلفة، والازدياد المستمر في أثاث المنزل بحيث تحولت الكماليات في الماضي إلى شيء أساسي في الوقت الحاضر لابد منه، زادت الضغوط والأعباء على كاهل الفتاة وأهلها من أجل توفير كل شيء حتى يتم الزواج، وهذا يجعل سن الزواج متأخرا، بل أن هذه الظاهرة إلى حدوث العديد من الحوادث والقصص المثيرة كما ذكرت جريدة المسلمون في "٢٩ رمضان ١٤١٤ هـ" نعرض منها:

– قتل زوج زوجته بإيعاز من أمه بعد أشهر من الزواج بسبب عدم إيفائها بمتطلبات المنزل.

– رفض طبيب باكستاني إتمام الزفاف حتى توفر زوجته سيارة تليق بمقامه، وعندما عجزت الفتاة اضطر شقيقها لإعطاء العريس سيارته، ورفضت العروس وزوجها والدها رغما عنها وبعد أيام وقع الطلاق.

وقد أظهرت الإحصائيات التي قامت بها إحدى الصحف الباكستانية ارتفاع نسبة الانتحار بين النساء الباكستانيات، والسبب هو عدم قدرة المرأة على تجهيز منزل الزوجية، وإحساسها بالفشل في طريق الزواج، وشعورها بالإثقال على أهلها.

ويرى موظف باكستاني أن تجهيز المرأة لبيت الزوجية هو احترام للزوج، ودليل على أن الزوجة تقدم كل ما عندها إرضاء لزوجها.

وجهة نظر المرأة الباكستانية ترى أن هذه الظاهرة ضررها أكبر من نفعها، ومن أضرارها لجوء الأب أو الأخ إلى طرق محرمة أو شاقة لكسب المال، ولجوء المرأة للعمل ساعات طويلة يوميا لعدة سنوات حتى توفر ثمن الجهاز، وقد يفوقها قطار الزواج لهذا السبب ومن الأضرار أيضا سوء العلاقة بين الزوجة وأهلها بسبب إثقالها عليهم، وسوء العلاقة بين الزوجين لشعور الزوجة أنها صاحبة كل شيء في المنزل، وأنها تستطيع أن تجعل زوجها يعيش على الحصير فإما أن يرضى الزوج بنصيبه، وإما أن يقع أبغض الحلال.

فالأصل في الزواج هو السكن والطمأنينة، وأن شروط الاختيار هي الدين والجمال والمال والنسب، فلماذا تترك هذه الشروط ويكتفي بالمال والجهاز.

في هذا الصدد يرى د. محمد عبد التواب عميد كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بإسلام أباد أن الشرع لا يمنع أن تشارك الزوجة في تجهيز بيت الزوجية، ولكن أن يصل الأمر إلى حد النزاع والخلاف والقتل والطلاق فهذا أمر يرفضه